



صاحب السمو
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر



صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو
الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين
القائد العام لقوة دفاع البحرين



مجلس الإدارة



معالي
الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة

وزير المالية
نائب رئيس مجلس الإدارة



صاحب السمو
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر
رئيس مجلس الإدارة



السيد خالد حسيت المسقطي

رجل أعمال



السيد خالد محمد كانو

رئيس مجلس
إدارة غرفة تجارة و صناعة البحرين



سعادة
السيد رشيد محمد المعراج

المحافظ

قائمة المحتويات

١	قائمة الجداول
١	قائمة الرسوم البيانية
ب	تقديم المحافظ
ج	الرؤية والمهمة
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية	
١	١٠١ التطورات الاقتصادية في البحرين
١	الأداء الاقتصادي
٥	ترتيب الاقتصاد البحريني على المستوى العالمي
٧	٢٠١ مبادرات السياسة الاقتصادية
٧	تطورات السياسات الاقتصادية العامة
٧	تطورات السياسة النقدية
١٠	٣٠١ تطورات القطاع الخاص في البحرين
١٠	التطورات العامة في القطاع الخاص
١١	أهم التطورات القطاعية
الفصل الثاني: القطاع المصرفي والمالي	
١٣	١٠٢ القطاع المصرفي والمالي
١٥	الودائع المحلية
١٥	القروض والتسهيلات الائتمانية
١٦	مسح البملاقات الائتمانية
١٧	مسح العاملين في القطاع المصرفي والمالي
١٧	٢٠٢ التطورات الرقابية
١٨	برنامج تقييم الخدمات المالية (FSAP) التابع لصندوق النقد الدولي
١٨	تطور السياسات الرقابية خلال عام ٢٠٠٥
١٩	التطورات الإشرافية

الفصل الثالث: العمليات المصرفية للمؤسسة

٢٣	عمليات مؤسسة نقد البحرين	١٠٣
٢٣	إصدار الصكوك والسندات الحكومية	
٢٣	التعاملات مع المصارف التجارية	
٢٣	تطور في نظام التسويات	
٢٤	إدارة الاحتياطي	
٢٥	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	
٢٦	قائمة بأسماء المسؤولين في المؤسسة	
٢٧	الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتوزيع	

الفصل الرابع: الإحصائيات

٣٥	المؤشرات الاقتصادية	١٠٤
٤٠	مؤشرات القطاع المالي	٢٠٤
٤٥	عدد المصارف والمؤسسات المالية في نهاية عام ٢٠٠٥	

قائمة الجداول

٢	١-١	الناجم المحلي الإجمالي - ٢٠٠٥
٦	٢-١	التصنيف الائتماني لدول مجلس التعاون بالنسبة للدين بالعملة الأجنبية
٦	٣-١	ملخص لترتيب دول مجلس التعاون وفقاً للتصنيف والمؤشرات - ٢٠٠٥
١٤	١-٢	الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي - ٢٠٠٥
١٤	٢-٢	الأصول المحلية والأجنبية للقطاع المصرفي في الفترة ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥
١٦	٣-٢	بيانات البطاقات الائتمانية
٣٥	١-٤	السكان
٣٦	٢-٤	القوى العاملة
٣٧	٣-٤	التجارة الخارجية
٣٧	٤-٤	الدين العام المحلي
٣٧	٥-٤	أسعار صرف الدينار البحريني مقابل العملات الرئيسية
٣٨	٦-٤	سوق البحرين للأوراق المالية
٣٩	٧-٤	ميزان المدفوعات
٤٠	٨-٤	السيولة المحلية
٤٠	٩-٤	العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
٤١	١٠-٤	الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي
٤١	١١-٤	التوزيع الجغرافي لموجودات ومطلوبات القطاع المصرفي
٤٢	١٢-٤	توزيع موجودات ومطلوبات القطاع المصرفي حسب العملات الرئيسية
٤٢	١٣-٤	أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالدينار البحريني
٤٣	١٤-٤	التسهيلات القائمة لغير البنوك موزعة حسب القطاعات الاقتصادية
٤٤	١٥-٤	العمالة في القطاع المصرفي والمالي

قائمة الرسوم البيانية

٣	الواردات مصنفة حسب أقسام السلع - ٢٠٠٥	١-١
٣	الصادرات مصنفة حسب أقسام السلع - ٢٠٠٥	٢-١
٤	الواردات مصنفة حسب الدول - ٢٠٠٥	٣-١
٤	الصادرات مصنفة حسب الدول - ٢٠٠٥	٤-١
٥	سعر الصرف الفعلي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥	٥-١
٨	نسبة نمو العملة المتداولة وعرض النقد - ٢٠٠٥	٦-١
٨	أسعار الفائدة على قروض قطاع الأعمال وقطاع الأشخاص - ٢٠٠٥	٧-١
٩	القروض الجديدة الممنوحة (قطاع الأعمال وقطاع الأشخاص)	٨-١
١٠	مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج المحلي ١٩٩٤ - ٢٠٠٥	٩-١
١١	الزوار الأجانب للبحرين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥	١٠-١
١٣	المؤسسات المصرفية والمالية في مملكة البحرين - نهاية ٢٠٠٥	١-٢
١٥	التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال - ٢٠٠٥	٢-٢
١٦	التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الأعمال والأشخاص، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥	٣-٢
١٧	نمو العمالة في القطاع المالي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥	٤-٢

تقديم سعادة المحافظ



الذي سيلعبه هذا القطاع في المستقبل الاقتصادي للبحرين،
لاسيما في القطاع الصناعي وقطاع البناء والتشييد والقطاع
المالي.

وقد أصبح القطاع المالي الآن في طليعة القطاعات
الاقتصادية في مملكة البحرين، حيث بلغت مساهمته خلال
عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما
ظل القطاع المالي في نمو مضطرد وبمعدلات جيدة، حيث
ارتفعت موجودات النظام المصرفي نهاية عام ٢٠٠٥ بنسبة
١٨٪ تقريباً عما كانت عليه في العام السابق، وكذلك قطاع
التأمين الذي ارتفعت إجمالي الأقساط التأمينية فيه بنسبة
١٥٪ عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٤.

ومن ناحية أخرى، فقد أصبح القطاع المالي يستوعب حالياً
٨٢١٩ موظف يعملون في مواقع جيدة ذات رواتب عالية،
علماً بأن ٧٢,٤٪ منهم من مواطني المملكة. ومع نمو
وازدهار هذا القطاع ارتفع عدد فرص التوظيف بمعدل سريع.
ففي عام ٢٠٠٥ وحده ارتفع عدد الوظائف في المؤسسات
المالية بحوالي ١٠٪.

يسعدني تقديم التقرير السنوي لمؤسسة نقد البحرين لعام
٢٠٠٥، والذي يعتبر عاماً هاماً بالنسبة لمملكة البحرين
وللمؤسسة على حد سواء، حيث شهد الكثير من التطورات
الإيجابية التي نتوقع أن تسهم بشكل كبير في دعم وتعزيز
النمو الاقتصادي في المستقبل.

فقد شهد الأداء في عام ٢٠٠٥ تطوراً ملحوظاً، عكس قوة
الاقتصاد البحريني، حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج
المحلي الإجمالي بنسبة ٨٪. ويرجع هذا النمو إلى التطور
الملحوظ في كافة القطاعات الاقتصادية التي سجلت نمواً
وازدهاراً كبيراً، وخاصة الدور المؤثر الذي لعبه القطاع الخاص،
حيث بلغ معدل النمو في استثمارات القطاع الخاص حوالي
١٧٪، مسجلاً بذلك زيادة كبيرة عما كان عليه في السنوات
السابقة. إضافة إلى أن المشاريع والاستثمارات التي ينفذها
القطاع الخاص في البحرين في الوقت الراهن تبين مدى الدور